الأمم المتحدة

A/C.2/69/L.43

الجمعية العامة

Distr.: Limited
14 November 2014
Arabic
Original: English

الدورة التاسعة والستون
اللجنة الثانية

البند ٢٢ (ب) من جدول الأعمال
مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة:
متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان
النامية غير الساحلية

بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)*: مشروع قرار

# إجراءات محددة تتصل بالاحتياجات والمشاكل التي تنفرد بها البلدان النامية غير الساحلية: متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى إعلان فيينا[1] وبرنامج عمل فيينا للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ لصالح البلدان النامية غير الساحلية[2]، المعتمدين في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، اللذين أهابا بجميع الجهات المعنية الالتزام بتنفيذ برنامج العمل،

* باسم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين.

(١) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، فيينا، ٣-٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤.

(٢) المرجع نفسه.

14-64780 (A)  171114  171114

الرجاء إعادة استعمال الورق

وإذ تؤكد من جديد الهدف الرئيسي لبرنامج عمل فيينا وهو العمل بشكل أكثر اتساقا على تلبية الاحتياجات الإنمائية الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتصدي للتحديات التي تواجهها بسبب موقعها النائي وغير الساحلي وما تواجهه من معوقات جغرافية، والإسهام بالتالي في تحسين معدل النمو المستدام والشامل الذي يمكن أن يسهم في القضاء على الفقر من خلال التحرك نحو تحقيق هدف إنهاء الفقر المدقع،

وإذ تشير إلى إعلان الأمم المتحدة للألفية[٣] وإلى الاجتماع العام الرفيع المستوى للجمعية العامة المعني بالأهداف الإنمائية للألفية ووثيقته الختامية[٤] وإلى الوثيقة الختامية للاجتماع الخاص لمتابعة الجهود المبذولة صوب تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، الذي عُقد في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣[٥]،

وإذ تشير أيضا إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عُقد في عام ٢٠١٢ المعنونة ”المستقبل الذي نصبو إليه“[٦]،

وإذ تشير كذلك إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية الذي عقد في مونتيري، المكسيك، في الفترة من ١٨ إلى ٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ وإلى مؤتمر المتابعة الدولي لتمويل التنمية المعني باستعراض تنفيذ توافق آراء مونتيري الذي عقد في الدوحة في الفترة من ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر إلى ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨،

وإذ تسلّم بأن عدم امتلاك البلدان النامية غير الساحلية منافذ برية إلى البحر، الذي يزيده سوءا البعد عن الأسواق العالمية وارتفاع تكاليف العبور وأخطاره، لا يزال يشكل عقبات خطيرة تحد من عائدات التصدير وتدفقات رؤوس الأموال الخاصة وحشد الموارد المحلية لهذه البلدان، وبالتالي يؤثر سلبا في نموها العام وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية،

وإذ تؤكد مجددا الحاجة الماسة إلى برنامج عمل مدته ١٠ سنوات يتسم بالابتكار والشمول والتوجه نحو تحقيق نتائج ويستند إلى شراكات مجددة ومعززة، تستعين به البلدان النامية غير الساحلية في مساعيها الرامية إلى تسخير فوائد التجارة الدولية، وتحويل اقتصاداتها هيكليا، وتحقيق نمو أكثر شمولا واستدامة،

---

(٣) القرار ٥٥/٢.

(٤) القرار ٦٥/١.

(٥) القرار ٦٨/٦.

(٦) القرار ٦٦/٢٨٨، المرفق.

وإذ تحيط علما بالبيان الصادر عن الاجتماع الوزاري السنوي الثالث عشر للبلدان النامية غير الساحلية المعقود في مقر الأمم المتحدة في ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤،

وإذ تحيط علما أيضا بتقرير مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، الذي عقد في فيينا، في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤[(١)]،

١ - تحيط علما بتقرير الأمين العام المعنون ''الاستعراض العشري لتنفيذ برنامج عمل ألماتي: تلبية الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية في إطار عالمي جديد للتعاون في مجال النقل العابر من أجل البلدان غير الساحلية وبلدان المرور العابر النامية''[(٧)]؛

٢ - تهيب بالبلدان النامية غير الساحلية وبلدان المرور العابر وشركائهما في التنمية، وبمنظومة الأمم المتحدة وجميع الجهات الفاعلة الأخرى تنفيذ الالتزامات التي تم الاتفاق عليها في برنامج عمل فيينا في مجالاته الستة ذات الأولوية، وهي: المسائل الأساسية المتصلة بسياسات المرور العابر، وتطوير الهياكل الأساسية وصيانتها، والتجارة الدولية وتيسير التجارة، والتكامل والتعاون على الصعيد الإقليمي، والتحول الاقتصادي الهيكلي، ووسائل التنفيذ المنسق والمتسق والسريع المستخدمة على جميع المستويات؛

٣ - تهيب أيضا بالدول الأعضاء أن تدمج برنامج عمل فيينا في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية والقطاعية لكفالة تنفيذه بفعالية؛

٤ - تهيب كذلك بالشركاء في التنمية إدماج برنامج عمل فيينا في أطر سياسات وبرامج وأنشطة التعاون الوطنية الخاصة بكل منهم، حسب الاقتضاء، لتوفير دعم تقني ومالي هادف من أجل تنفيذ الإجراءات المحددة المدرجة في برنامج العمل؛

٥ - تهيب بمؤسسات منظومة الأمم المتحدة وهيئاتها والمنظمات الدولية المعنية، مثل البنك الدولي ومصارف التنمية الإقليمية ومنظمة التجارة العالمية ومنظمة الجمارك العالمية والصناديق المشتركة للسلع الأساسية ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمي وغيرها من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية المعنية، أن تدمج برنامج عمل فيينا في برامج عملها، حسب الاقتضاء، وأن تقدم المزيد من الدعم إلى البلدان النامية غير الساحلية في تنفيذ برنامج العمل بطريقة متسقة ومنسقة تنسيقا جيدا، في إطار ولاية كل منها؛

٦ - تدعو البلدان النامية إلى أن تقدم، انطلاقا من روح التضامن وبما يتسق مع قدراتها، الدعم اللازم لتنفيذ برنامج عمل فيينا على نحو فعال في مجالات التعاون المتفق

(٧) A/69/170.

عليها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب الذي يعد تكملة للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وليس بديلا عنه؛

٧ - تدعو القطاع الخاص إلى المساهمة في تنفيذ برنامج عمل فيينا، كل في مجال اختصاصه وتمشيا مع الأولويات الوطنية للبلدان النامية غير الساحلية؛

٨ - تشير إلى الفقرة ٥ من برنامج عمل فيينا وإلى الحاجة إلى إيلاء الاعتبار الواجب للاحتياجات الخاصة للبلدان النامية غير الساحلية والتحديات التي تواجهها في إعداد خطط التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٩ - تشدد على أهمية النجاح في تنفيذ ومتابعة واستعراض برنامج عمل فيينا على الصعيد الوطني ودون الإقليمي والإقليمي والعالمي؛

١٠ - تؤكد أن مكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية ينبغي أن يواصل الاضطلاع بدوره لكفالة المتابعة المنسقة لتنفيذ برنامج عمل فيينا ورصده والإبلاغ عنه بشكل فعال على كل من الصعيد القطري والإقليمي والعالمي، وتعبئة الدعم الدولي والموارد اللازمة لتنفيذه، وأن يواصل في سبيل هذه الغاية، عمله في مجالي التوعية والدعوة لصالح البلدان النامية غير الساحلية؛ وأن يضع مكتب الممثل السامي أيضا، بالتعاون مع الجهات المعنية الأخرى، مؤشرات ملاءمة لقياس التقدم المحرز صوب تنفيذ برنامج العمل، كل في إطار ولايته؛

١١ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم إلى الجمعية العامة، في دورتها السبعين، تقريرا مرحليا عن تنفيذ برنامج عمل فيينا؛

١٢ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السبعين، في إطار البند المعنون ''مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعا خاصة''، البند الفرعي المعنون ''متابعة مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية''.